

عن النسل المرغوب والنسل المنبوذ - السياسات الاستعمارية تجاه الرحم الفلسطيني

مريم هوّاري*

يتناول هذا المقال قراءة تحليلية نقدية لسياسات إسرائيل تجاه النسل الفلسطينيّ بعامة، وأمومة النساء الفلسطينيات وأرحامهنّ بخاصة. وسيتطرق إلى الأمومة والنسل الفلسطينيّ (الديمغرافيا الفلسطينية) كمبنى اجتماعي وسياسي، وسأقوم بتحليل سياسات إسرائيل المتعلقة بقانون الإجهاض ومنع تعدّد الزوجات في إسرائيل من منظور كولنياليّ.

لا أغفل عن كون ظاهرة تعدّد الزوجات ومنع الإجهاض -كالعديد من الممارسات في العديد من الدول والمجتمعات- قامعتين للنساء وسالبتين حرّياتهنّ في الاختيار؛ فهما (تعدّد الزوجات ومنع الإجهاض) تُستخدمان أداة سيطرة عليهنّ وعلى أجسادهنّ وتشكّلان وعياً مجتمعيّاً متراكماً حول دور النساء الحصريّ في الأمومة وتربية الأطفال، فضلاً عن دورهما في تشكيل وعي مجتمعيّ حول اكتساب النساء لشريعتهنّ في المجتمع من خلال الزواج والأمومة. ولكنّي في هذا المقال لا أبتغي طرح وجهة نظري وادّعاءاتي في هذين الموضوعين، بل أحاول أن أقرأ تعامل إسرائيل معهما، كدولة استعمار استيطانيّ يحكمها الهوس الديمغرافيّ.

سيعالج المقال على وجه الخصوص القوانين والسياسات المتعلقة بالإجهاض وتعدّد الزوجات، وتحديدًا التصريحات الأخيرة التي أدلت بها وزيرة القضاء الإسرائيليّة أيليت شاكيد، والمستشار القضائيّ للحكومة أفحاي مندلبليط، بشأن منع تعدّد الزوجات، مع العلم التام أنّ هذه التقييدات والتدخلات السياسيّة في كلّ ما يتعلّق بالعائلة والنسل هي ممارسات عالميّة وممتّعة في العديد من الدول. والعديد من هذه السياسات هي نتاج تحولات اجتماعيّة أو سياسيّة، ومنها كذلك ما هي تحولات نسويّة.

هنالك عوامل عديدة في إسرائيل لها دور في تدخّل الدولة في النسل، والتحصيل الحاصل عنها الأمومة (البيولوجيّة والاجتماعيّة)، كندخّل الحركات الدينيّة، السياسيّة - القوميّة، والعوامل الاقتصاديّة والثقافيّة وغيرها، إلّا أنّني اخترت في هذا المقال أن أتعامل مع هذه القضية من منظور كولنياليّ - طبقيّ.

تدعي نظريات نسوية عديدة أنّ المجتمعات التي أرادت الحفاظ على استمراريتها استعملت النساء كأداة لخدمة هذا الهدف -إنجاب الأطفال وتربيتهم- تحت ذريعة "الأمومة والحب" التي تزعم أنّ هدف المرأة الواحد والوحيد هو أن تكون أمًّا مُحبَّةً لأطفالها. هذه الادّعاءات لا ينحصر وجودها في المجتمعات الدينيّة والمحافظّة، بل يتجاوزها إلى المجتمعات الليبراليّة الرأسماليّة كذلك.

المجتمع الفلسطينيّ، بوصفه جزءاً لا يتجزأ من المجتمع العربيّ خاصّة، ومن الثقافة العربيّة - الإسلاميّة عامّة، يُعتبر مؤسّسة الزواج التقليديّة أمراً مقدّساً بكونه النواة للعائلة الغيرية المكوّنة من ذكر وأنثى ونسلهما، ومنها للعلاقات الاجتماعيّة والعائليّة، وكذلك يعتبره المؤسّسة الشرعيّة الوحيدة لزيادة النسل. فالمجتمع الفلسطينيّ هو مجتمع مشجّع لزيادة النسل لعدّة اعتبارات -من بينها اعتبارات دينيّة، وأخرى اجتماعيّة واقتصاديّة وسياسيّة.

الاستيطان الاستعماريّ الصهيونيّ في فلسطين لا يتمثّل في استعمار الأرض الفلسطينيّة وفي نزع إنسانيّة الفلسطينيّ فحسب، بل يحمل بعداً طبقيّاً يتمثّل في إحكام سيطرة الرجل الأبيض أو المستعمر الأوروبيّ على الأرض. فإسرائيل تعتبر التزايد الديمغرافيّ الفلسطينيّ خطراً رئيسيّاً على وجودها، ولحدّ منه قامت بشرذمة المجتمع الفلسطينيّ جغرافياً عن طريق تقسيم فلسطين التاريخيّة، وبناء المستوطنات، وتشكّل السيطرة على الخصوبة والنسل جزءاً لا يتجزأ من سيطرتها واستعمارها؛ إذ إنّها تعمل على الحدّ من النسل الفلسطينيّ وعلى زيادة النسل اليهوديّ.

من هذا الباب تعمل إسرائيل على الحدّ من التهديد الديمغرافيّ الفلسطينيّ، وبالمقابل تقوم بالسيطرة على النسل الإسرائيليّ داخل المجتمع الإسرائيليّ نفسه حرصاً على التفوّق الصهيونيّ الأوروبيّ في هذا المجتمع. ونرى هذا الاستعمال في عدّة مجالات متعلّقة بالنسل والإنجاب والأمومة، مثل ما في الخطاب الذي ساد عند تحديد سنّ الزواج في سنوات الخمسين، فبعد النكبة وبعد تفوّق إسرائيل الديمغرافيّ في الداخل الفلسطينيّ سنّ الكنيست قانون السنّ الدنيا للزواج محدداً إيّاها بالسابعة عشرة، والخطاب الذي ساد وقتها هو الحدّ من النسل اليهوديّ - العربيّ (أو الشرقيّ) لكونه تهديداً ديمغرافياً داخلياً.¹ على سبيل المثال، في عام 2010 كشفت بعض الأبحاث أنّ إسرائيل قامت بتزويد المهاجرات الأفريقيّات بمادّة تُدعى "ديبو بروفيرا" لمنع الحمل بصورة شاملة، وذلك لكي تحدّ من النسل لدى الأفريقيّات للمدى البعيد. هذه المادّة نفسها استعملتها الولايات المتّحدة للحدّ من خصوبة النساء الأفريقيّات - الأمريكيات.² ونرى ذلك أيضاً في قضية خطف الأطفال اليهود المهاجرين من اليمن والعراق من أجل تربيتهم في عائلات يهوديّة أوروبيّة وأمريكيّة. والمقصود أنّه بينما تُعتبر إسرائيل أمومة المرأة الفلسطينيّة غير شرعيّة -مقارنّةً بأمومة المرأة اليهوديّة- نجد أنّها اعتبرت كذلك أمومة النساء الشرقيّات والأفريقيّات غير شرعيّة أمام الأمومة البيضاء الأوروبيّة.

¹ ميلاميد، شوهام. (2004). "بعد بضع عشرات السنوات سنصبح جميعنا أبناء الشرق: الأمومة، الخصوبة وبناء "التهديد الديمغرافيّ" في قانون سنّ الزواج، تينوريا وبيكورت، 25، ص.ص 96-69. (بالعبريّة)

² Yuval-Davis, Nira S & Werbner, Pnina (eds). (1999). Women, Citizenship and Difference. Postcolonial Encounters. London: Zed Books.

مؤسسة القضاء الإسرائيلية وضعت في سلم أولوياتها تعريف المرأة كأم، وفي نظرة إلى التاريخ القانوني الإسرائيلي يظهر جلياً أنه جرى باستمرارية ترسيخ الدور الاجتماعي - القومي الحصري للنساء بإنجاب أطفال³. فعلى سبيل المثال، تُجرى في إسرائيل سنوياً اثنا عشر ألف عملية تخصيب خارج الجسم، بنسبة 1,600 عملية لمليون شخص، وهذا العدد يُعتبر ضعيفاً نظيره في آيسلندا التي تُعتبر الدولة الثانية عالمياً في عمليات التخصيب خارج الجسم.⁴ من هذا الباب إسرائيل تأخذ دوراً فعّالاً في خصوبة النساء وأمومتهم، وتُعتبر أكثر دولة مشجعة للعائليّة وللتناسل في الدول الرأسماليّة الديمقراطيّة،⁵ ونسبة الطلاق والإنجاب خارج مؤسسة الزواج التقليديّة فيها هي من أدنى النسب في العالم.

بعد تصريحات لجنة بحث مشاكل الولادة، المسماة "لجنة بيكي"، عام 1967، تطرقت الحكومة الإسرائيلية إلى ضرورة بناء سياسات ديمغرافية من أجل تشجيع الإنجاب في إسرائيل، آخذة بالحسبان مستقبل الشعب اليهودي. نتيجة لهذه التداولات، أقيم المركز الإسرائيلي للديمغرافيا. وفي عام 1986، قرّرت أتباع سياسات ديمغرافية لضمان زيادة النسل اليهودي.⁶ من التقرير الذي نتج عن اللجنة أعلاه، جرى عرض النسب المرتفعة للزيادة في النسل لدى المجتمع الفلسطيني مقارنةً بالمجتمع الإسرائيلي، وقد جرى الإعراب عن القلق تجاه ذلك. أحد الاعتبارات التي تطرقت إليها اللجنة هو زيادة نسب الإجهاض المفترق لكونه يُحدث ضرراً "صِحياً، تربوياً، ديمغرافياً وأخلاقياً"، وإحدى التوصيات التي صدرت عن التقرير هي العمل على التقليل من عمليات الإجهاض، وتذويث وعي مفاده أن العائلات المكوّنة من أربعة أطفال فما فوق هي الوحيدة التي تسهم في التنامي الديمغرافي للأمة (المقصود الأمة اليهودية).

من هنا نرى جلياً أن الاعتبارات لمنع عمليات الإجهاض أتت من منطلقات ديمغرافية تبغي تشجيع النساء اليهوديات بالأساس على زيادة النسل والحد من الإجهاض، وذلك للحفاظ على استمرارية وزيادة النسل اليهودي.

عن قانون الإجهاض الإسرائيلي:

سأطرق إلى قانون الإجهاض كنموذج موجّه للنساء الإسرائيليات، للتدخل السياسي والطبقي في أمومة ونسل النساء على صعيد التصريح والنص. القانون هو نتاج أنظمة من عهد الانتداب البريطاني التي منعت الإجهاض منعاً حاداً، ولم يمكنها ذلك إلا في حالات وجود خطر على حياة الجنين.

آنذاك، عبّر الإجهاض عن انعدام مسؤوليّة النساء اليهوديات، واعتبر من خالف القانون مُخلاً بالاحتياجات اليهودية والقومية الديمغرافية آنذاك، مقابل نسب الولادة المرتفعة للفلسطينيين. في بداية سنوات الستين، أقيمت لجنة بيكي للبت في قضية الإجهاض، في سياقه السياسي والاجتماعي والديمغرافي، وقد عارض أعضاء اللجنة مخالفة القانون من قبل النساء والأطباء، لا من باب الحرص على عدم

³ ريملاط، نوبا. (2010) "أم جيّدة، أم سيئة، أم بلا صلة: الوالدية في القانون بين مبدأ المساواة والواقع الأمومي"، مشباطيم، "ل.ط، ص.ص. 573. (بالعبرية)

⁴ تقرير "الأم البديلة في إسرائيل - الوضع القائم واقتراحات لتغيير القانون" - من مشروع النساء والتقنيات الطبيّة، امرأة لامرأة - المركز النسوي في حيفا (2011). (بالعبرية)

⁵ زعبي، همت. (2011). "تجارب النساء الفلسطينيات في إسرائيل بتقنيات الإنجاب الجديدة" - وظيفة للحصول على درجة الماجستير، جامعة بار إيلان - برنامج الدراسات النسوية. (بالعبرية)

⁶ شطوفلر، غيلا. (2007). "السياسات الديمغرافية الإسرائيلية في مجال الولادة وحقوق النساء والأقليات"، مشباط ومشمال، ي.أ، ص.ص. 473. (بالعبرية)

انتهاك القانون من ناحية تقنية فقط، وإمّا من باب أنّ المخالفين يسهمون في الإخلال بالتفوق الديمغرافي. في هذه اللجنة، جرى التطرّق إلى النساء بوصفهنّ أداة لزيادة النسل فقط.⁷

يصرّح القانون في نصّه الحاليّ أنّ الإجهاض ممنوع، وأنّ المسؤولية الجنائية لمن ينفذ الإجهاض تقع على الطبيب، وعقوبتها السّجن خمس سنوات أو دفع غرامة مرتفعة. مقابل هذا المنع، هنالك استثناءات تمكّن من الإجهاض، ومن بينها:⁸

1. سنّ المرأة المقدّمة لطلب الإجهاض - وذلك حين تكون دون سنّ الزواج (أي 18 سنة)، أو متجاوزة الأربعين.
2. أن يكون الحمل نتاج علاقة ممنوعة وفق القانون، كالاغتصاب، أو علاقات الأقارب، أو أن يكون من خارج مؤسسة الزواج.
3. احتمال أن يكون الجنين ذا إعاقة جسدية أو نفسية.
4. احتمال أن يشكّل استمرار الحمل خطراً على حياة المرأة الحامل أو أن يسبّب ضرراً جسدياً أو نفسياً.
5. صعوبة الوضع الاقتصادي. هذا البند ألغِيَ بعد ضغط الأحزاب اليهودية المتديّنة تحت اعتبارات ديمغرافية، إذ لقد اعتُبر هذا أكثر بند استخدمته النساء للتخلّص من حملهنّ.

إدّأ، قانون الإجهاض على مستوى النصّ والقراءة يقرّ بشأن من يحقّ لها ألا تكون أمّاً؛ أي هنالك سياسات إنجاب منتقاة، وفي خطابها تقوم بتدوير خطاب في الحيّز العامّ يحدّد نموذج الأمومة "الشرعيّ" (أي تحدّد من تكون أمومتها ونسلها شرعيّين، ومن لا تكون كذلك).

المثير للاهتمام أنّ قانون الإجهاض في إسرائيل هو نتاج تسلسل سياسيّ أو مؤسّساتي، وليس -كما في دول أخرى في العالم- نتاج حراك نسويّ.

قانون الإجهاض الإسرائيليّ يقوم بتصنيف النساء، وبالتالي تصنيف نسلهنّ. من حيث النصّ، يظهر لنا جيل الأمّ المقبولة. من هذا المنظور، نرى تمييزاً أو تفضيلاً طبقياً على أساس السنّ يريان كبر السنّ -على سبيل المثال- عاملاً لنزع شرعية الأمومة، وهذا يخدم طبقية الأمومة. من حيث الحالة الاجتماعية، قانون الإجهاض يشمل في ثناياه النساء غير الموجودات في مؤسسة الزواج، وهذا يكشف لنا نظرة أخرى ملخصها أنّ الأمومة وزيادة النسل مربوطتان ربطاً مباشراً بمؤسسة الزواج التقليدية، كسياسة أخرى من الرقابة على النساء وعلى المجتمع عامّة.

من هنا، لا يمكن التحدّث عن قانون الإجهاض بدون الحديث عن حيثيات سنّه المشار إليها أعلاه والمرتبطة بالارتفاع في حالات الإجهاض لدى اليهوديات الغربيات، الحالات التي اعتُبرت تهديداً ديمغرافياً وإخلاقاً بالأيدولوجيا الوطنية الصهيونية. على نحو واضح جرى هنا التعبير عن أنّ حمل النساء اليهوديات أفضل من حمل النساء الفلسطينيات.

⁷ أمير، داليل، وشوشي، نيفا. (2007) "قانون الإجهاض الإسرائيلي: نظرة جنديّة ونسوية"، عيونيم بمشباط، مجّدار وفمينيزم، ص.ص. 777. (بالعبرية).

⁸ في هذا الصدد، أودّ الإشارة أنّ هنالك اعتبارات صحّية وشرعية لإيقاف الحمل، مثل الاغتصاب، وتشكيل خطر على حياة المرأة، والحمل في سنّ دون سنّ الزواج، لكن النقد الذي أشير إليه هو على مجرد تدخّل المنظومة الحاكمة في هذا النوع من القضايا بصورة شمولية.

منع تعدد الزوجات:

وَفَقَّ القانون الجنائي الإسرائيلي، تعدد الزوجات محظور. ويتضمن هذا القانون عقوبة تصل حتى خمس سنوات من السجن الفعلي لمن يخالفه، لكن في نظرة إلى الواقع القانوني يلاحظ أن ذلك نادراً ما يطبق، وفي حالات تطبيقه لا يفرض السجن الفعلي على من قام بمخالفته. في بداية عام 2017، صرحت وزيرة القضاء الإسرائيلي أيليت شاكيد أنها بصدد تقديم خطة لتصديق عليها الحكومة بخصوص زيادة تطبيق القانون للحد من هذه الظاهرة التي، على حد تعبيرها، تضرّ بالنساء والأطفال. بالإضافة إلى ذلك، نشر المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية أفيحاي مندلبليط توجيهات بهذا الخصوص، مشيراً بذلك إلى أهمية تطبيق قانون منع تعدد الزوجات للاعتبارات التي ذكرتها شاكيد أعلاه. بهذا هما قصداً ظاهرة تعدد الزوجات في المجتمع الفلسطيني عامة والمجتمع الفلسطيني في النقب على وجه الخصوص.

وفي سياق هذا التقاطع بين سياسة إسرائيل الجديدة المتمثلة بقرارات الحكومة في زيادة تطبيق قانون منع تعدد الزوجات تحت ذريعة تحرير النساء (والنساء الفلسطينيات على وجه التحديد)، وكون محصلة تعدد الزوجات في المجتمع الفلسطيني هي زيادة النسل الفلسطيني، أ طرح سؤالاً حول الاعتبارات التي حدت بالحكومة الإسرائيلية إلى الخروج بهذه التصريحات.

لا يمكن فصل هذا القرار عن هوية متخذه؛ فأيليت شاكيد معروفة بمواقفها العنصرية تجاه الفلسطينيين، ولا حاجة إلى الإطالة في التحدث حول ذلك، فهي قد صرحت في السابق خلال العدوان على قطاع غزة عام 2014 أن على الإسرائيليين قتل الأمهات الفلسطينيات، مشيرة بذلك إلى دورهن في الإنجاب. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن غض النظر عن سياسات إسرائيل الكولونيالية والعنصرية تجاه الفلسطينيين عامة، والفلسطينيين في النقب خاصة (حيث تنتشر ظاهرة تعدد الزوجات)، من سياسات التطهير العرقي كهدم بيوت تحت ذريعة عدم الاعتراف بالقرى البدوية، التي ينتج عنها عدم توفير الخدمات الأساسية -كالتعليم والمياه والكهرباء والمواصلات وغيرها.

سياسات إسرائيل في النقب، برأبي، هي المغدّي الأساسي لاستمرار هذه الظاهرة القامعة للنساء، ومثلها في هذا كمثل قتل النساء وزواج القاصرات وغيرها.

الحركات الاستعمارية، تاريخياً، استغلت قضايا تحرير المرأة لزيادة نفوذها الاستعماري تحت ذرائع ليبرالية وتحررية. على سبيل المثال، في فترة الاستعمار الفرنسي في الجزائر، عمل الفرنسيون من أجل نزع الحجاب عن الجزائريات تحت ذرائع تحريرهن من المجتمع الجزائري المحافظ، لكن فعلياً كانت اعتبارات الاستعمار الفرنسي هي السعي لخلق شرخ في قلب المجتمع الجزائري.

من هنا، منع الإجهاد ومنع تعدد الزوجات هما ممارستان من شأنهما السيطرة على النسل. هذه السياسات تُعتبر ذات أهمية بالغة لدى الشعوب الواقعة في صراع؛ ففي الصراعات الإثنية تُعتبر النساء مُسهمات لمجتمعاتهن من خلال زيادة نسل المجتمع، أي

مستعمرات لأدوارهنّ البيولوجية للحفاظ على التوازن الديمغرافي.⁹ ففضلاً عن السياسات التي تتبّعها إسرائيل للحفاظ على التوازن الديمغرافي من خلال أرحام النساء، هي تتبّع كذلك سياسات مماثلة تتعلّق بالهجرة؛ فبينما تتبّع إسرائيل سياسات "حقّ العودة" لليهود في مختلف أماكن تواجدهم، تحظر حقّ العودة للفلسطينيين من باب عدم اعترافها بالنكبة أولاً، بالإضافة إلى سياسات منع لمّ الشمل والتقسيم الجغرافي لقطاع غزة والضفة الغربية والأراضي المحتلة عام 1948 إلى مناطق نفوذ مختلفة، وسياسات هدم البيوت، وسحب الإقامات والهويّات في القدس، وقتل الفلسطينيين المتعمّد لكونهم فلسطينيين. يضاف إلى هذا تعامل الشرطة الإسرائيليّة مع قضايا العنف ضدّ النساء، وغيرها ممّا يتميّز في أفضل حالاته بالإهمال.

في رأيي، الإشكالية ليست في منع تعدّد الزوجات، فعمل الحركات النسوية الفلسطينية بهذا الخصوص من باب التوعية والتغيير المجتمعيّ والجذريّ هو عمل مهمّ. تكمن المشكلة في سياسة إسرائيل الجديدة بكونها سياسة تقوم على الاستعلاء الإسرائيليّ على المجتمع الفلسطينيّ، ولا يمكن فصل هذه السياسة عن سياسات إسرائيل المتعلّقة بأرحام النساء؛ فهناك علاقة وثيقة بين منع الإجهاض الموحّج - وإن على صعيد الخطاب - إلى النساء اليهوديات، ومنع تعدّد الزوجات (لكونه مصدرًا لزيادة النسل الفلسطينيّ). وهناك علاقة وثيقة بين هذه السياسات وتجاهل الشرطة الإسرائيليّة لشكاوى النساء الفلسطينيات المتعلّقة بالعنف والتهديد بالقتل التي من شأنها تغذية الأبوية في المجتمع الفلسطينيّ لاعتبار العائلة الفلسطينية جسمًا مراقبًا للنساء، والرفض الضمنيّ لأشكال عائلات غير العائلة الغربية الموجودة في قانون الإجهاض، وقانون الأمّ البديلة وقانون التبني للحفاظ على النظام العائليّ التقليديّ، أيضًا، من أجل ضمان الرقابة على المجتمع.

فعلى مدار التاريخ الاستعماريّ، استغلّ المستعمرون قضايا النساء في المجتمعات المستعمرة -وعلى وجه التحديد تلك المتعلّقة بأرحامهنّ- ابتغاء السيطرة؛¹⁰ ففي الوقت الذي دعا فيه المستعمرون إلى تحرير النساء من مجتمعاتهنّ الأبوية، كان هدفهم الحقيقيّ الحدّ من نسل أولئك النساء.

● مريم هوّاري محامية وناشطة اجتماعية وسياسية .

⁹ Yuval-Davis, Nira & Anthias, Floya(eds) . (1989). Woman- Nation- State. The Macmillan Press, Houndsmills, Basingstoke, Hampshire.

¹⁰ Abu-Lughod, Lila. (2002) Do Muslim Women Really Need Saving? Anthropological Reflections on Cultural Relativism and Its Others (Ethics Forum: September 11 and Ethnographic Responsibility), **American Anthropologist, Volume 104, Issue 3**, Pp. 783-790.